

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.comانتفاضة العراق، على صفيح إقليمي ساخن
بغداد بين إرضاء إيران وتحاشي إغضب واشنطن

يمر العراق في منعطف خطير يضع استقراره على المحك ويفتح باب الجدل واسعاً حول مصير النظام فيه. يزداد الوضع تعقيداً وخطورة بسبب المتغيرات في المنطقة، لاسيما في ضوء التصعيد الأميركي - الإيراني، وصلته العراق بهذا التصعيد ومجرياته بسبب تداخل الخنادق والمواقف. تجد بغداد نفسها محاصرة بين كيفية إرضاء إيران وتحاشي إغضب واشنطن



الحراك العراقي
من دون قيادة
وافق سياسي
واضح.

منها هذا الجيل مؤجلة، وتعود الى 16 سنة مضت. وطبقا لطبيعة الحكم الذي يتركز في يد الشيعة - الذين لهم رئاسة الوزراء التي تتضمن كل الصلاحيات - كان ينبغي ان يكون حال العراق في وضع افضل بكثير مما هو عليه اليوم، لاسيما ان معظم الشيعة الفقراء يقطنون في منازل بائسة ومدن صفيح. كذلك، فان فقراءهم يشعرون بالمفارقة من ان تكون السلطة في يدهم، وان يتركز الغنى والثروات في يد قلة قليلة ممن كانوا يعيشون خارج العراق وجاؤوا اليه مع الاحتلال الاميركي عام 2003. وبينما بدأت التظاهرات شيعية مناطقية (احياء بغداد ذات الغالبية الشيعية) ◀

اهمية
العراق بالنسبة
الى ايران

العراق هو الدولة الاقرب الى ايران لعدد من الاسباب المعروفة. اولها، الشريط الحدودي الطويل بين البلدين بطول يبلغ 1425 كيلومترا، وهو الاطول بين جيران ايران الـ15 مجتمعين. والعراق هو موطن ثالث اكبر تجمع للشيعة في العالم بعد ايران والهند. كما ان اكراد العراق، الذين يمثلون نسبة 20% من تعداد سكان العراق، كانوا على الدوام يعتبرون من الامل والاصدقاء والاقارب في نظر الجمهورية الاسلامية التي تضم على اراضيها قرابة 5 ملايين مواطن كردي. فضلا عن ان كل القبائل العربية المتناثرة عبر جنوب غرب ايران لها فروع واذرع وبطون على الجانب الاخر من الحدود في العراق. كما ان وجود اكثر من مليوني عراقي في ايران، يعني ان العديد من العراقيين، بمن فيهم بعض الذين يشغلون المناصب السياسية والعسكرية الحساسة في العاصمة بغداد، يحملون الجنسية الإيرانية والعراقية. خلال العامين الماضيين، ارتفعت الاهمية العراقية بالنسبة الى الجمهورية الاسلامية لسبب مهم آخر: اعادة فرض الرئيس الاميركي دونالد ترامب لحزمة العقوبات الاقتصادية، حيث يمثل العراق السبيل الوحيد امام ايران لعمليات خرق العقوبات الاقتصادية. بالتالي، فان فقدان العراق يلوح في افق الاحداث على اعتباره اكبر بواعث القلق بالنسبة الى ايران.

يتحدث البعض في بغداد عن استخدام مفرط للقوة من جانب القوات الامنية ضد المتظاهرين ما ادى الى مفاغمة سخطهم وغضبهم، يتحدث اخرون عن جهات خفية تحرك المتظاهرين وتدفع بهم الى اعمال الفوضى والعنف والتخريب لمقار حكومية ومنشآت عامة، والى استفزاز الاجهزة الامنية واستدراجها الى مواجهات مباشرة، مع ملاحظة ان وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا في اذكاء الاحتجاجات والتحريض عليها.

3- عدم وجود قيادة سياسية لهذا التحرك، سواء كان عفويا ام مبرمجا، حيث ان اي جهة او قيادة بارزة لم تبادر الى تبني او تغطية ما يحدث في الشارع، خصوصا وان الشعارات المرفوعة ذهب بعضها الى الدعوة الى طرد ايران من العراق وترحيل مراجع النجف الاربعة (بوصفهم اجانب). الحديث جار عن جهات محركة وعن خليط من مجتمع مدني مدعوم من السفارات وبقايا حزب البعث واحزاب متضررة من السلطة القائمة وتركيبية الحكم الحالية. اضافة الى مجموعات واسعة من الناس المهمشين والفقراء والمحتجين على تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

4- عدم وجود افق سياسي واضح لهذه الفوضى غير المنظمة، بحيث يصعب تحديد وجهتها ومداهها: هل تقف عند حدود تغيير حكومي ام تصل الى انتخابات جديدة مبكرة، ام الى تغيير في النظام السياسي وتحويله من برلماني الى رئاسي؟ اذا كان يسهل تحديد الهدف السياسي وهو عادل عبد المهدي، فانه يصعب تحديد الجهة

ليست المرة الاولى التي يشهد فيها العراق تظاهرات واحتجاجات شعبية تعيد الى الازهان مشاهد الربيع العربي الذي ظهر مجددا هذا العام في السودان والجزائر. في العام 2011 حصلت تظاهرات وقف وراءها الحراك المدني ولم تسفر عن سقوط حكومة نور المالكي اذذاك، لكنها دفعتها الى مراجعة ادائها. بين عامي 2015 و2018، جرت تظاهرات حاشدة كان ابرز من قام بها تيار مقتدى الصدر الذي تمكن من حشد مئات الالاف من انصاره ومعهم تيار عمار الحكيم. هذه الحركة الاعتراضية ساهمت في اقصاء حيدر العبادي والاتيان بالمفكر السياسي الاقتصادي عادل عبدالمهدي لرئاسة الحكومة كبديل من الاقطاب والصقور عند شيعة العراق، مثل مقتدى الصدر وهادي العامري وفلاح فياض ونوري المالكي. ما يميز التظاهرات الاحتجاجية التي انتهت شهرها الثاني:

1- تركز الاحتجاجات الشعبية في المناطق والمدن الجنوبية ذات الغالبية الشيعية، مثل البصرة وكربلاء والنجف والديوانية وميسان والمثنى، ومركزها في العاصمة بغداد التي طرأت تغييرات مهمة على وضعها الديموغرافي منذ العام 2003 وشهدت اعنف المواجهات. اما في محافظات شمال العراق مثل الانبار وصلاح الدين ونيوى امتدادا حتى كركوك والموصل وديالي، فانها ظلت خارج دائرة التظاهرات.

2- العنف الذي طبع هذه التحركات الشعبية وحولها الى صدامات ومواجهات بين المتظاهرين والقوى الامنية، ما ادى الى سقوط مئات القتلى والاف الجرحى. بينما

بشكل كبير جدا، فاستطاعت خلال الاعوام التي سبقت موجة التظاهرات الاخيرة (1 تشرين الاول)، التي اجتاحت معظم المحافظات الجنوبية ذات الغالبية الشيعية، ان تبسط نفوذها الهائل على معظم مفاصل المشهدين الامني والسياسي في بلاد الرافدين. وهو نفوذ دائما ما استند الى دعم الشارع الشيعي، سواء في التصدي للتمرد والارهاب الذي ضرب المحافظات السنية، او في التصدي لدعوات الانفصال والاستقلال في المحافظات الكردية الثلاث.

لكن في المقابل، بدا واضحا ان جهل الاحزاب والقوى السياسية الشيعية وفسادها، باتا المعول الذي يمكن من خلاله تحطيم كل الاهداف الاستراتيجية الايرانية في العراق. هذه الاحزاب والقوى باتت تمثل الوجه القبيح والفاقد لايران من وجهة نظر الشارع الشيعي. وما زاد من الهوة بين هذا الشارع وطهران، هو المنهج القاسي في التعامل مع المتظاهرين المطالبين باسقاط حقوقهم المعيشية - الخدمية، والذي واكبته تغطية مكثفة من ماكينات الاعلام الغربي (الى جانب منصات وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي)، استطاعت ان تؤثر في المزاج الشعبي، الى درجة انها حولت المواجهة بين الشارع الشيعي واحزابه الى مواجهة بين الشيعة وايران.

المحللون والمراقبون في العراق يتحدثون عن فشل الطبقة السياسية الحاكمة التي حكمت العراق منذ العام 2003، لانها لم تقرّ الواقع جيدا ولم تدرك ان جيلا جديدا اصبح القوة الرابعة في العراق وبدأ يفرض نفسه على الواقع السياسي. فالطبقة السياسية تعاملت دوما مع ثلاث قوى هي اميركا وايران والمرجعية الدينية، لكنها فوجئت اخيرا بجيل الشباب الذي يمثل ما نسبته اكثر من 60% من مجموع سكان العراق. هذا الجيل (كما في لبنان) يريد وطنا خارج سياق كل الحسابات والاجندات والمصالح الخاصة، ولم يشارك في كل الانتخابات الماضية ولا صلة له بالماضي وعقده، يبحث عن مستقبل مشرق ووطن بلا محاصصة وتدخلات خارجية.

ازمة فساد وفقر وبطالة

خسر العراق منذ العام 2003 نحو 450 مليار دولار بسبب الفساد. وتسجل البطالة مستويات متفاقمة، وقدرها الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد هذا العام بنحو 23%، في حين اعلن صندوق النقد الدولي منتصف العام الماضي ان معدل بطالة الشباب قد بلغ اكثر من 40%. ومع ان الموارد النفطية للعراق تشكل 89% من موازنته، ومثل 99% من صادراته، لكنها لا تؤمن الا 1% من الوظائف في العمالة الوطنية. على الرغم من ان حجم احتياطات النفط في العراق تصل الى نحو 112 مليار برميل، يطارد الفقر نحو ربع العراقيين، اذ تزيد نسبته على 22%، وتصل في بعض محافظات الجنوب الى اكثر من 31%. وقد ادت النفقات المتضخمة الى اكبر عجز في الموازنة، اذ بلغت هذا العام 23 مليار دولار، ويتوقع ان تزيد على 30 مليار دولار بحلول عام 2020، بحسب اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي. ووفق تقرير مطول لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الايدي نشر قبل اشهر، قدرت دراسة عراقية ان الفساد المالي يستنزف نحو 25% من المال العام. في العام الماضي، افادت وسائل الاعلام العراقية ان ثمة 800 ملف من الفساد قيد التحقيق. تتفق هيئات دولية على ان سجل الفساد في العراق قد ازداد سوءا في العقود الماضية، اذ صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة 117 من 133 دولة عام 2003، قبل ان يتراجع لاحقا الى المرتبة 169 من بين 180 دولة.

مؤسسات الدولة العراقية، والذي لا يسلم من بعض الاصوات الناقدة له حتى في اوساط تحالف الفتح، فيما يذهب اخرون الى ان ترك المؤسسات سيخلي الساحة للتيارات الاميركية. اما السبب الثالث فهو افتتاح معبر القائم - البوكمال الحدودي بين العراق وسوريا، والذي مثل وفق مصدر امني مطلع صفقة قاسية جدا لواشنطن بعيد سفر عبدالمهدي الى الصين، وقرئ اميركا على انه انخراط واضح في المشروع الايراني القاضي بربط العواصم (طهران - بغداد - دمشق - بيروت) وصولا الى البحر المتوسط. لكن في العراق قراءة ورواية ثانية للاحداث وموقع ايران فيها، وهذا ملخص لها: النظام العراقي الجديد والديموقراطي الذي وضع دستوره في العام 2005، عجز عن انتاج عقلية سياسية تنسجم مع روح الديموقراطية. لذلك، اتجه المسار السياسي نحو التخندق الطائفي والقومي، ما اسفر عن تكريس نظام سياسي بغالبية مجتمعية، هي اقرب الى طهران منها الى واشنطن التي اعتقدت طويلا بانها الممسكة بزمام الامور في هذا البلد. هذه الفرصة العظيمة استثمارتها ايران

الشيعية من بغداد وبقية محافظات الوسط والجنوب ذات الغالبية الشيعية. القراءة او الرواية السياسية لما يحصل في العراق من اوساط عراقية موالية لايران، تختصر على الشكل التالي: منذ تكليف عادل عبدالمهدي تشكيل الحكومة العراقية، ومن ثم حصول تحالف الفتح - سائرون على حصة الاسد فيها، بدأ العمل على تهيئة الارضية المناسبة لاطاحتها. عمل اتخذ في وسائل الاعلام صورة السعي الى تصوير تلك الحكومة على انها الاكثر فشلا حتى قبل ان تنطلق عجلة عملها، وتحميلها مسؤولية كل ازمات البلاد المتقدمة من فساد ومحاصصة وسوء خدمات معيشية. اما على الارض، فقد بدأ مبكرا ايضا الاشتغال على اسقاط عبد المهدي في اشراف الولايات المتحدة.

اسباب كثيرة دفعت الولايات المتحدة الى اتخاذ قرار معاقبة حكومة عبدالمهدي، على رأسها موقف الاخيرة من العقوبات الاميركية على ايران، حيث ابدت - على عكس حكومة العبادي - تعاطفا كاملا مع طهران، وعملت على رفع مستوى التنسيق معها. يضاف الى ما تقدم تمدد قوى الحشد الشعبي داخل

عام 2013 التي مهدت لعودة تنظيم داعش، سجلت مساهمات من بعض تلك المحافظات بارسال مواد غذائية وطبية الى المتظاهرين في ساحة التحرير. مع كل ما تقدم، فان هذه التظاهرات بدلت تعاطي السلطات العراقية مع مطالب المتظاهرين. وباتت تراها كجزء من الحلول الضرورية الممهدة للحل النهائي لمشكلة النظام السياسي في البلاد. وهذا، رغم عدم وجود اهداف موحدة للتظاهرات فضلا عن عدم بروز قيادات لها، ما يجعل سقوطها مرتفعة مرة ومتناقضة مرة اخرى. غير ان المتظاهرين يرفضون اصلاحات الحكومة، مهما بدت جادة، لانهم يريدون البدء باصلاح النظام اولا. وعليه، فهم يصرون مرة على اقالة الحكومة، او الغاء النظام كله مرة اخرى، من دون وجود خارطة طريق يمكن ان تتحقق من خلالها مثل هذه الآلية.

رهما كانت اكثر المفارقات اللافتة في التظاهرات العراقية المطالبة بتغيير الدستور في الدرجة الاولى، وتغيير نظام الحكم من برلماني الى رئاسي، وكتابة قانون انتخاب جديد، هي انها انطلقت من اوساط الشباب حصرا، وفي المناطق والاحياء ذات الغالبية



الولايات المتحدة تعاقب حكومة عبدالمهدي على موقفها من العقوبات على ايران.

◀ ومحافظات الوسط والجنوب ذات الغالبية الشيعية، فانها تحولت الى وطنية عامة تقريبا بعدما انضمت اليها احياء ذات غالبية سنية من العاصمة بغداد. في الوقت الذي لم تخرج تظاهرات في المحافظات الغربية ذات الغالبية السنية خشية ان يجري اختطافها، كما حصل في تظاهرات

الاميركيون يعاقبون حكومة عبدالمهدي بسبب انحيازها الى ايران

في بيروت ساحة الشهداء. في بغداد ساحة التحرير. المتظاهرون في لبنان يطالبون بحكومة تكنوقراط ويريدون اسقاط النظام. هذا ما يردده المتظاهرون في العراق ايضا. لم تفلح الاجراءات والخطوات التي تقوم بها السلطات العراقية في امتصاص الغضب الجماهيري، مثلما لم تفلح وعود المسؤولين اللبنانيين في تهدئة الشارع واحتواء الحراك. السلطات في البلدين تراهن على عامل الوقت لتجاوز مشكلة الاحتجاجات الكبيرة، حيث تأمل في ان يتسرب الملل مع مرور الوقت الى المواطنين ويمنعهم من التواصل والحضور المنتظم الى الساحات العامة. والمتظاهرون في البلدين لديهم رغبة في توسيع الاحتجاجات وابتكار طرق جديدة وفتح جبهات اخرى، مثل العصيان المدني ومحاصرة مؤسسات الدولة واعلان الاضراب العام، بعدما نجحت عملية قطع الطرق وشل حركة السكان بشكل عام وارباك الدولة ومؤسساتها. في العراق كما في لبنان، دعوات الى مكافحة الفساد الذي ينخر جسم الدولة، ودعوات الى وضع قانون انتخاب جديد والى اجراء انتخابات نيابية مبكرة، والى قيام حكومة مستقلين واختصاصيين لادارة مرحلة انتقالية. وعلى الرغم من البداية ذات الطابع المطالب بالخدماتي للمتظاهرين في العراق ولبنان، الا انها سرعان ما جنحت الى الفوضى وتحولت الى اكثر القضايا السياسية سخونة.

اوجه شبه بين انتفاستي العراق ولبنان